

ICC-ASP/4/INF.2

Distr.: General
19 January 2006

ARABIC
Original: English

المحكمة الجنائية الدولية
جمعية الدول الأطراف

الدورة الرابعة المستأنفة
نيويورك
27-26 كانون الثاني/يناير 2006

تقرير بشأن المباني المؤقتة

مذكرة من الأمانة

تلقت أمانة جمعية الدول الأطراف التقرير التالي، الذي تعرضه المحكمة على جمعية الدول الأطراف للنظر*.

* ورد إلى الأمانة في 18 كانون الثاني/يناير 2006.

مقدمة

1- نظرت جمعية الدول الأطراف، في دورتها الرابعة، في موضوع المباني المؤقتة للمحكمة⁽¹⁾. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في التوصل إلى حل لهذه المسألة.

2- يقع مقر المحكمة في الوقت الحالي في مبنى الأرك في لاهاي بهولندا. وبينما شغلت المحكمة في بداية الأمر الجناح "A" فقط من مبنى الأرك، امتد نشاطها تدريجياً إلى الجناح "C". وتوخت الدولة المضيفة أن تشغل المحكمة الجناح "B" أيضاً إذا استدعى الأمر شغل أماكن أخرى لمكاتبها. ومع التطور المنتظم لأنشطة المحكمة، أصبح من الواضح في عام 2003 أن الجناحين "A" و "C" لن يكفيان بحلول عام 2005 لتغطية الاحتياجات اللازمة للمقر الرئيسي للمحكمة⁽²⁾. وبدأت المحكمة في التعبير عن حاجتها إلى التوسع إلى الجناح "B" في عام 2002. ووفقاً للاتفاق الذي تم مع الدولة المضيفة، كان من المقرر أن تشغل المحكمة الجناح "B" في عام 2006، وأدرج البند اللازم لذلك في الميزانية⁽³⁾. ولكن أبلغت الدولة المضيفة المحكمة في النصف الثاني من عام 2005 أنها لن تتمكن من توفير الجناح "B" في عام 2006 لعدم موافقة الجهة التي تشغله حالياً، المؤسسة الأوروبية Eurojust، على الانتقال إلى مكان آخر. وأبلغت المحكمة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الرابعة بموضوع المباني المؤقتة للمحكمة.

3- ويلزم بصورة عاجلة التوصل إلى حل للحاجة الملحة إلى أماكن كافية للمكاتب. وتعتبر المساحة المخصصة بمبنى الأرك مناسبة لنحو 550 موظفاً، وفقاً للمعايير المعمول بها في الأمم المتحدة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2006، بلغ عدد الأشخاص الذين يعملون بالمحكمة أكثر من 600 شخص، ولم يتم بعد التعيين في أكثر من 200 وظيفة معتمدة. وسيتجاوز بالتالي مجموع عدد الموظفين في حالة التعيين في جميع الوظائف الثابتة المعتمدة في عامي 2005 و 2006 بكثير الطاقة الحالية لمبنى الأرك. ولا يمكن الموافقة على تجميد التعيين لأنه سيؤثر على قدرة المحكمة على أداء أعمالها بكفاءة وسيخل بالتالي بمهمتها.

4- وكلفت الجمعية المحكمة بالعمل على التوصل إلى حل لهذه المسألة بالاشتراك مع الدولة المضيفة. وجرت مناقشات مع الترويكا الأوروبية (أي ممثلي الرئاسة السابقة والحالية والمقبلة للاتحاد الأوروبي) والمؤسسة الأوروبية Eurojust التي تشغل الجناح "B" حالياً. وأكدت الدولة المضيفة في نهاية عام 2005 أن الجناح "B" لن يكون متاحاً قبل عام 2010. وكحل بديل، اقترحت الدولة المضيفة نقل جزء من موظفي المحكمة إلى مكان آخر. وتنفذ المحكمة، لتجنب الازدواج وبالتالي تخفيض التكاليف، مبدأ 'المحكمة الواحدة' وفقاً لتوجيهات لجنة الميزانية والمالية والجمعية. ولتحقيق هذين الهدفين، تميل المحكمة أن يعتمد الحل فيما يتعلق بالمباني،

(1) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة، لاهاي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 2005، الجزء الثاني، الفقرات 35 إلى 37.

(2) تستخدم المحكمة علاوة على ذلك مرافق في Saturnusstraat التي تقع سيراً على الأقدام على مسافة تبلغ خمس دقائق تقريباً من المقر الرئيسي للمحكمة. واستخدمت المحكمة أيضاً أكثر من 30 مكتبا بمبنى Mali Toren لفترة تبلغ أربعة أشهر ونصف شهر.

(3) تتضمن ميزانية عام 2006 برنامجاً خاصاً بعنوان 'المباني المؤقتة' لتغطية النفقات المتصلة بالتوسع إلى الجناح "B".

سواء كانت مؤقتة أو دائمة، على فكرة المكان الواحد الذي تتوافر فيه المرونة والقبالية للتكيف، أي إمكانية توسيع أو تخفيض طاقة المكان الواحد تبعاً للاحتياجات. وسيؤدي الحل البديل للمباني المتعددة إلى زيادة الازدواج وبالتالي التكاليف، بما يتعارض مع مبدأ 'المحكمة الواحدة'.

5- وكما ذكر في البيان الذي ألقاه رئيس الفريق العامل التابع للمحكمة في الدورة الرابعة للجمعية، تشعر الدولة المضيفة والمحكمة بالقلق لما سيؤدي إليه وجود المكاتب في أماكن كثيرة من عدم كفاءة في العمل⁽⁴⁾. وسيستوجب نقل جزء كبير من العاملين بالمحكمة إلى أماكن أخرى تعديلات في البنية الأساسية وعمليات إدارية ولوجيستية استثنائية وتكاليف إضافية. وسيؤدي أيضاً إلى الإخلال بالسير العادي لأعمال المحكمة. ويثير هذا الإخلال بوجه خاص القلق لأن من المقرر أن تبدأ المحاكمة الأولى في نفس الموعد الذي سيتم فيه النقل تقريباً. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مدى هذا الإخلال، فإن المحكمة تشعر بالقلق للتكاليف غير المنظورة التي قد يتعين عليها أن تتحملها نتيجة لنقل جزء من المحكمة.

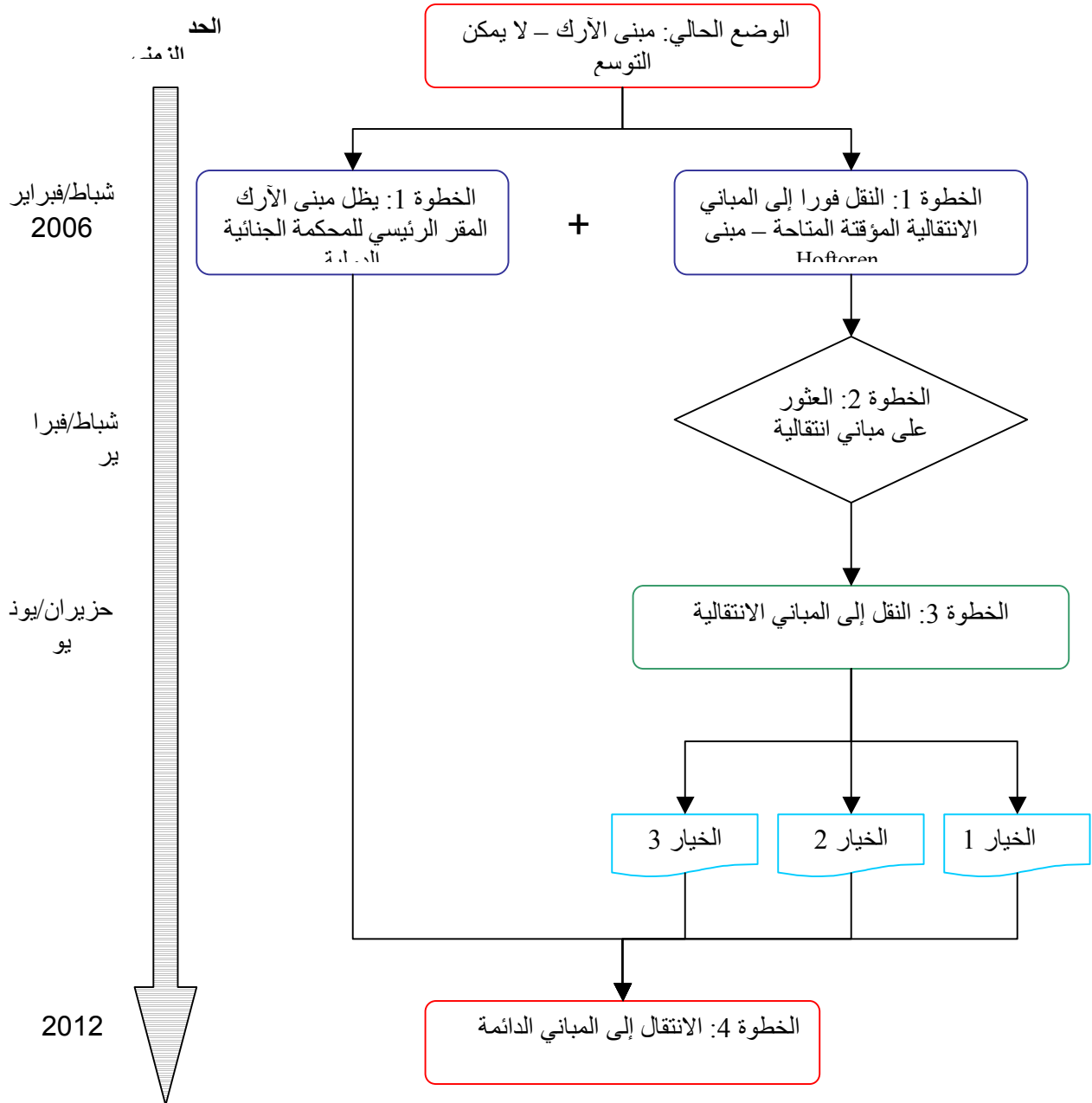
6- وبصرف النظر عن الحجج المضادة للنقل، فقد بلغت الحاجة العاجلة إلى أماكن إضافية للمكاتب حداً سيؤدي إليه أي تأخير بعد ذلك إلى الإخلال بحسن سير العمل في المحكمة. ولذلك تقرر نقل جزء من المحكمة إلى مبنى منفصل، ابتداءً من شباط/فبراير 2006.

الحل الذي تقترحه الدولة المضيفة لتغطية الاحتياج إلى أماكن إضافية للمكاتب

7- يمكن وصف الحل الذي تقترحه الدولة المضيفة بشأن الاحتمالات المختلفة لمباني المحكمة على النحو التالي:

(4) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة، لاهاي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر – 3 كانون الأول/ديسمبر 2005، المرفق الثالث – ألف. بيان ممثل الدولة المضيفة في الجلسة الأولى للجمعية المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

الشكل 1: عملية التطور في مباني المحكمة الجنائية الدولية



8- **والخطوة 1** تتعلق أساسا بتلبية الاحتياج فورا إلى أماكن للمكاتب. وتقتصر الدولة المضيفة طابقيين في مبنى Hoftoren كمقر انتقالي مؤقت. وهذا المبنى من الأبراج العالية في سماء لاهاي، ويقع في قلب المدينة. وستتقاسم المحكمة المرافق مع الجهتين اللتين تشغلان هذا المبنى حاليا وهما وزارة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية والمنسق الوطني لمكافحة الإرهاب. والمكاتب متوافرة فورا وتصلح لنحو 105 شخصا. والأمن مشكلة في هذا الموقع لوجود سمات كثيرة تؤدي إلى صعوبة تنفيذ المستويات القياسية للأمن. ولذلك يتوقف استخدام هذا المبنى بالكامل على تصريح أمني من جانب الدولة المضيفة.

9- ووفقا للمعايير المعمول بها (انظر مثلا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا)، يلزم أن تتمتع المواقع المختلفة التابعة لنفس المؤسسة بنفس المعايير الأمنية. ويترتب على ذلك أنه يلزم أن تتمتع المباني المؤقتة بنفس المعايير الأمنية المطبقة في المقر الرئيسي. وستؤدي المستويات الأقل من الأمن، مثل المستويات التي سيلزم تنفيذها في مبنى Hoftoren، إلى تخفيض الوقت اللازم للانتقال وتخفيض التكاليف. ولا يمكن تخفيض مستويات الأمن لموظفي المحكمة إلا بناء على تقديرات موثوقة للمخاطر من الدولة المضيفة. ولم تُقدم حتى الآن أي تقديرات.

10- والعيب الرئيسي لمبنى Hoftoren هو عدم القدرة على التكيف (وفقا لمعلوماتنا الحالية). ويمكن التغلب على عدم القدرة على التكيف بنقل بعض الشاغلين الحاليين للمبنى. ويرجع هذا القرار إلى الدولة المضيفة.

11- وتشمل الشروط المسبقة لمبنى Hoftoren الانتقال المؤقت ما يلي:

- ينبغي أن تكون التكاليف المتعلقة بالانتقال والإقامة في مبنى Hoftoren هي أقل تكاليف ممكنة، حتى إذا احتاج الأمر في عام 2006 إلى وجود عدد محدود من موظفي الدعم في المقر الرئيسي للقيام بالأنشطة الرئيسية.
- يلزم توفير حافلة للانتقال بين الموقعين (كل نصف ساعة).

12- يلزم أن تجد المحكمة مباني مؤقتة كافية لتغطية احتياجات التوسع إلى حين الانتهاء من تجهيز المباني الدائمة. وسيؤدي نقل جزء من المحكمة فورا إلى مبنى Hoftoren (المباني الانتقالية المؤقتة) إلى كسب بعض الوقت للعثور على ملحق مثالي لمبنى الأرك وتجهيزه. وسيبدأ الانتقال المؤقت إلى مبنى Hoftoren في شباط/فبراير 2006، وسيغطي هذا المبنى الحاجة إلى أماكن إضافية للمكاتب لفترة تبلغ من ثلاثة إلى ستة أشهر.

13- **الخطوة 2:** ستقترح الدولة المضيفة مواقع مختلفة للمباني المؤقتة التكميلية. ويتعلق أحد المواقع المقترحة فعلا بمنطقة صناعية. وتنتظر المحكمة الاقتراحات الأخرى، ومن الأفضل أن تكون على مقربة مباشرة من المقر الرئيسي للمحكمة.

المعلومات المالية

14- يستوجب التوسع إلى مبنى منفصل تكاليف إضافية كبيرة، بصرف النظر عن عدد الأشخاص الذين سيتم نقلهم. وعلى سبيل المثال، يلزم وجود الموظفين الواجبين للموقع، مثل موظفي الأمن، بصرف النظر عن عدد الأشخاص الذين سيتم نقلهم إلى المبنى الجديد. وتشمل التكاليف الإضافية للنقل تكاليف الموظفين الواجبين للموقع وتكاليف البنية الأساسية وتجهيز المكاتب. ويرد بيان التكاليف الإضافية التقديرية في الجدول 1 أدناه.

15- وكما ذكر أعلاه، تعتمد ميزانية عام 2006 على افتراض أن المحكمة ستوسع إلى الجناح "B" من المبنى الحالي. ونظرا للارتباط القائم بين عمليات المحكمة والتوقعات في الميزانية المعتمدة، فإنه لا توجد موارد متاحة للوفاء بتكاليف النقل الإضافية. وسيلزم لذلك جمع مبالغ إضافية لتغطية هذه التكاليف.

16- ولا تقدم المحكمة ميزانية ولا تطلب قرارا نهائيا من الجمعية، ولكنها تلتزم بتوجيهات من الجمعية بشأن تمويل المباني المؤقتة.

الجدول 1: المباني المؤقتة – مقارنة التكاليف الإضافية

1	2	3	4	5
تكاليف مبنى Hoftoren	التكاليف الإضافية لموقع جديد	مجموع تكاليف الانتقال إلى موقع جديد Hoftoren	المبلغ المدرج بالميزانية	التكاليف الإضافية لتمويل الانتقال إلى Hoftoren ومن موقع جديد
الموظفون	1 250 000	1 600 000 يورو	لاشيء	1 600 000 يورو
الأمن (التعديلات للمباني)	500 000 يورو	1 800 000 يورو	لاشيء	1 800 000 يورو
البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات	200 000 يورو	1 100 000 يورو	250 000 يورو	850 000 يورو
المرافق/الكابتريا	50 000 يورو	1 150 000 يورو	340 000 يورو	810 000 يورو
تكاليف أخرى	350 000 يورو	1 300 000 يورو	300 000 يورو	1 000 000 يورو
المجموع	2 350 000 يورو	6 950 000 يورو	890 000 يورو	6 060 000 يورو

